مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
أكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة

دكتور/ ياسر عبادي علي حسن

مدرس المحاسبة والمراجعة

معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية

Yasser.abbady@gser.asu.edu.eg

كلمات مفتاحية :

مراجع الحسابات الخارجي، تقديرات القيمة العادلة، الاستثمارات المالية، ظروف المخاطرة

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

حسن، ياسر عبادي علي. (2025). مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة. مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع عشر، يونيو 2025

مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة

The auditor's responsibility is to report on the fair value of financial investments within the framework of auditing standards and under risk conditions

دكتور

ياسر عبادي علي حسن

مدرس المحاسبة

معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية

المستخلص:

استهدفت الدراسة الحالية قياس مستوى تطبيق مراجعي الحسابات لمتطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية المصرية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 545، بواسطة عينة بلغت (139) من اساتذة المراجعة بالجامعات المصرية، المراجعين في مكاتب المراجعة الكبرى، المراجعين فى مكاتب المراجعة المحلية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن المستوي العام لتطبيق مراجعي الحسابات المصريين لمتطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (87%)، وأن أعلى مستوي تطبيق للمتغير المستقل الأفصاحات حول القيمة العادلة حيث بلغ(89%)، وتقييم نتائج إجراءات المراجعة وتمثيلات الإدارة والاتصالات مع القائمين على التحكم المؤسسي (الحوكمة)(88%)، واستخدام عمل الخبير(88 %)، وتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة(87%)، وإجراءات المراجعة للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية الناتجة عن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة(85%)، وتطبيق المتطلبات المتعلقة بفهم عملية المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات وأنشطة الرقابة الملائمة وتقييم المخاطر (82%).

الكلمات المفتاحية: مراجع الحسابات الخارجي، تقديرات القيمة العادلة، الاستثمارات المالية، ظروف المخاطرة

Abstract:

The study targeted the current measurement level for applying scientific auditing to the requirements for reviewing strategic value estimates when reviewing the financial statements of Egyptian economic sectors according to International Auditing Standard 545, by a sample of (139) of auditing professors in Egyptian universities, auditors in major audit offices, and auditors in local editorial review. The results of the current study showed that the general level required of Egyptian auditors for the requirements to review the relevant classifications reached (87%), and that the highest level of application of independent change regarding the statistical value reached (89%), and the audit results and management representations were identified with two pieces of evidence. On local (national) control (88%), employing recruitment experts (88%), accessing measurements and integrations of future trends (87%), analyzing analyzes to respond to the risk of internal misstatements of the entity's strategic value measurements and integrations (85%), and applications of related requirements. She has an understanding of the new style, measurements, expressions, and individual activities, of which she has many (82%).

Keywords: external requirements, quantitative estimates, financial investments, and multiple requirements

1. مقدمة:

تعد التكلفة التاريخية أهم أسس القياس المحاسبي لما لها من درجة عالية من الموثوقية، حيث انها تقوم على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات والوثائق، ولكن مع التطورات الاقتصادية المتلاحقة وتزايد عدد وحجم الشركات زادت احتياجات مستخدمي القوائم المالية الى معلومات أكثر دقة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وذلك لأن التكلفة التاريخية تتصف بثبات وحدة النقد تحت مختلف الظروف الاقتصادية مما يجعلها مقياس غير مناسب لاتخاذ القرار.

ومع تزايد الانتقادات الموجهة للتكلفة كأساس للقياس وضعف ثقة مستخدمي القوائم المالية في البيانات المعدة على اساسها، فقد اتجهت المنشآت والوحدات الاقتصادية المختلفة الى الاعتماد على القيمة العادلة كأسلوب آخر للقياس يناسب احتياجات مستخدمي القوائم المالية وكذلك الظروف الاقتصادية المتغيرة.

وقد كانت البداية لهذا التوجه عندما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) معيار المحاسبة الدولي (IAS 29) تحت مسمى التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح، ثم بعد ذلك توالى قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بإصدار العديد من المعايير التي سمحت باستخدام القيمة العادلة

كأساس لقياس الأصول المالية او غيرها من الأصول ، مثل معيار المحاسبة الدولي (IAS 16) تحت عنوان الممتلكات و التجهيزات و المعدات، ومعيار (IAS 32) ، (IAS 39) والذى اعاد اصدارهما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تحت مسمى (IFRS 7) الأدوات المالية الإفصاح، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) تحت مسمى الأدوات المالية، وأخيرا (IFRS 13) قياس القيمة العادلة، وبالتالي أصبح القياس معتمدا بشكل كبير على القيمة العادلة.

2. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

1/2: تمهيد:

يعرض الباحث في هذا الجزء من البحث بعض الدراسات السابقة، والمرتبطة بموضوع البحث وذلك للاستفادة منها والبناء على ما انتهت اليه هذه الدراسات، بما يحقق التواصل والتكامل بينهم، وتحقيقا لهذا الغرض سوف يقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

2/2: دراسات باللغة العربية:

هدفت دراسة (أحمد، 2008) الى دراسة القيمة العادلة من حيث المفهوم وأساليب القياس كما تعرضت الدراسة الى بيان أوجه القصور في معايير (FASB) كما هدفت أيضا الى دراسة الاعتراف والقياس للأصول المالية في ضوء المعايير الدولية والأمريكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة والاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع مع إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية.

في حين تناولت دراسة (العبادي، 2010) التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات بشأن مراجعة القياس و الإفصاح عن القيمة العادلة، كما هدفت الدراسة الى تقديم اطار شامل للإجراءات التي يجب ان يقوم بها مراجع الحسابات لمراجعة القياس و الإفصاح عن القيمة العادلة بما يساعد في مواجهة التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها زيادة واتساع نطاق القياس و الإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية، وجود مجموعة كبيرة من التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات عند القيام بمهام مراجعة الأصول المالية.

أما دراسة (بدوى، 2012) فقد هدفت الى توضيح أهم النتائج التي أسفر عنها استخدام القيمة العادلة كبديل لأساس التكلفة التاريخية، وكذلك التعرف على مدى توافر متطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها قلة الاهتمام بالبحث في مجال محاسبة

القيمة العادلة على جميع المستويات المحلية و العالمية، لا يوجد اتفاق بين المحاسبين و المهنيين و المنظمات المهنية و الباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيها خاصة في حالة عدم وجود سوق نشط.

في حين تناولت دراسة (النصيرات، حامد، 2015) توضيح دور مراجع الحسابات في مراجعة القيمة العادلة للشركات والمعوقات التي تواجه قيامة بهذا الدور، بالإضافة الى التعرف على النتائج التي تناولتها الدراسات السابقة في مجال مراجعة القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك معوقات متوقعة لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

بينما حاولت دراسة (جمعة، خنفر، 2017) تقييم اثر اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية، وانعكاسها على أداء وظيفة المراجعة، بالإضافة الى قياس مستوى تحقيق مراجعي الحسابات في الأردن لمتطلبات مراجعة القيمة العادلة عند قيامهم بمهام مراجعة البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية فقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 545، وقد توصلت الدراسة الى ان المقاييس التي تستند الى القيمة العادلة تنتشر بشكل كبير في إطار معايير التقرير المالي الدولية، كما توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام القيمة العادلة في القياس بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها.

3/2: دراسات باللغة الأجنبية:

استهدفت دراسة (Haiwen, 2009) توضيح أثر استخدام القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية على تقلبات الأرباح وعلى إدارة المخاطر، وقد توصلت الدراسة الى ان تقرير مراجع الحسابات عن القيمة العادلة من شأنه ان يقدم معلومات جيدة عن درجة المخاطر التي من المحتمل ان تتعرض لها المنشأة، الأمر الذي يسمح بإدارة هذه المخاطر بشكل جيد، كما ان درجة التقلب في الأرباح التي يقدمها العديد من الباحثين كانتقاد لاستخدام أسلوب القياس بالقيمة العادلة لم تزداد كثيرا عما كانت علية في ظل استخدام التكلفة التاريخية.

في حين استهدفت دراسة (Pannese, Delfavero, 2010) استعراض التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة، ومناقشة متطلبات مراجعة القيمة العادلة وفقا لمعايير المراجعة، وقد توصلت الدراسة الى انه بالرغم من ان محاسبة القيمة العادلة وجدت بهدف تحسين المحتوى الإخباري للبيانات والمعلومات المالية، إلا انه تم تحميل مراجعي الحسابات بالخسائر، يعتقد بعض المتخصصين ان مراجعي الحسابات ساعدوا في تسهيل أزمة الائتمان، في حين ان هذا الاعتقاد قد يكون غير صحيح.

بينما حاولت دراسة (Christine, 2014) توضيح دور مراجعي الحسابات في تحديد نوعية الأحكام التي تصدرها الإدارة في تصنيف الاستثمارات المالية طبقا لتقديرات القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة الى ان مراجعي الحسابات يساورهم الشك المهني في تصنيفات الإدارة لتقديرات القيمة العادلة، ويزداد هذا الشك عندما يتوافق تقرير الإدارة مع تقديرات القيمة العادلة.

وقد استهدفت دراسة (Emily Griffith,2015) كيفية استخدام مراجعي الحسابات تقييم المتخصصين فى تقديرات القيمة العادلة وكيف تؤثر مشاركة المتخصصين على جودة عملية المراجعة، وقد توصلت الدراسة الى ان تقييم المتخصصين له أهمية بالغة عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة في حين ان المسئولية الأخيرة تقع على عاتق مراجعي الحسابات للوصول الى أدق التقديرات حول القيمة العادلة.

كما اوضحت دراسة (Martin Roger, 2016) مدى حاجة مراجعي الحسابات لفهم قياسات وتقديرات القيمة العادلة، وبشكل أكثر تحديدا ماهي الإجراءات اللازمة للتحقق من دقة تقديرات القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك صعوبة تواجه مراجعي الحسابات عند قيامهم بمراجعة تقديرات القيمة العادلة متمثلة في وضع التقديرات الخاصة بقياس الأحداث والظروف المستقبلية، يجب على مراجعي الحسابات فهم عمليات المنشأة حتى يكونوا قادرين على فهم تقديرات الإدارة المتعلقة بقياسات القيمة العادلة وتحسينها اذا تطلب الأمر.

وتناولت دراسة (Brian Bratten , 2018) دور مراقب الحسابات في مراجعة تقديرات القيمة العادلة في الشركات المساهمة وكذلك المعوقات التي تواجه ذلك مثل عدم وجود سوق نشط كذلك عدم وجود ادلة تؤكد صحة هذه التقديرات وقد توصلت الدراسة الى ان موضوع القيمة العادلة يحتل مكانة كبيرة في السوق العالمي لذلك يجب على مراجع الحسابات جمع أدلة الإثبات الكافية التي تساعده على أداء عملة على أكمل وجه.

3. تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة يتضح للباحث ان هذه الدراسات لم تتناول الخطوات و الإجراءات التي يجب أن يقوم بها مراجع الحسابات تجاه مراجعة تقديرات القيمة العادلة، أن تقدير القيمة العادلة قد تناولته الدراسات السابقة من منظور المحاسبة المالية وليس من منظور المراجعة، لم تتناول الدراسات السابقة مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، كما لم تقدم العديد من الدراسات السابقة اطارا شاملا للخطوات و الإجراءات التي يجب ان يقوم بها مراجع الحسابات تجاه مراجعة تقديرات

القيمة العادلة، لم توضح الدراسات السابقة بشكل تفصيلي التحديات و المشكلات التي تواجه مراجع الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة ومدى كفايتها.

تتمثل الفجوة البحثية التي تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في انه سوف تتطرق الى كيفية تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ظل ظروف المخاطرة وفى إطار معايير المراجعة كذلك سوف تتطرق الدراسة الى توضيح أهمية دور مراجع الحسابات في الحد من التحديات والمشكلات التي تواجه تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

4. مشكلة البحث:

على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات المهنية بضرورة قياس الأصول المالية وخاصة الاستثمارات المالية وفقا للقيمة العادلة، إلا انه ومع بداية استخدام القيمة العادلة ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه مراجع الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

أ. عدم وجود سوق نشط الأمر الذي يفتح باب التقدير الشخصي مما يستبعد معه الوصول الى قيمة عادلة ملائمة أو موضوعية، كما تؤدى عملية التقدير لقياس القيمة العادلة الى امكانية استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الاحتيالية.

ب. قد تؤدى تقديرات القيمة العادلة غير الدقيقة الى تقلبات في الأرباح من خلال الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة.

ج. قد تؤدى ايضا التقديرات الخاطئة للقيمة العادلة الى أخطاء في القياس ينتج عنها تضخم أو انخفاض ملحوظ في قيم الأصول والالتزامات وبالتالي تقلبات في المركز المالي والأرباح المستقبلية.

5. هدف البحث:

في ضوء عرض مشكلة البحث فإن الهدف الأساسي للبحث يتمثل في دراسة دور مراجع الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ضوء مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة وفى ظل ظروف المخاطرة الأمر الذي يستوجب

أ. دراسة التبويبات المختلفة للاستثمارات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ب. دراسة وتحليل المشكلات الناتجة عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية والمخاطر الناتجة عنها.

ج. دراسة تحليلية للمشكلات والتحديات التي تواجه مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

6. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من موضوعة، حيث أهمية تقديرات القيمة العادلة في التطبيقات المحاسبية وما يثار حولها من لغط وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على القوائم المالية ونتائج الأعمال وبالتالي زيادة مسئولية مراجع الحسابات باعتباره وكيلا عن الملاك، وبناء عليه يمكن تقسيم أهمية البحث الى القسمين التاليين:

أ. أهمية علمية:

تتمثل في دراسة المشكلات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات المالية وما لها من أثر كبير على نتائج الأعمال، قلة الدراسات السابقة التي تناولت مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد وفى إطار معايير المراجعة.

ب. أهمية عملية:

تنبع الأهمية العملية للبحث من الاهتمام المتزايد بموضوع مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن بالشكل الكافي لتوضيح دور مراجع الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ضوء مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة، وما هي الإجراءات والخطوات التي يجب على مراجع الحسابات ان يتبعها للحد من امكانية التلاعب والغش في القوائم والتقارير المالية خاصة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

7. فروض البحث:

في ضوء الأهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها يقوم الباحث باختبار الفروض التالية:

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة تقديراتها.

ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات أثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات.

ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك الاستثمارات.

8. حدود البحث:

لن يقع ضمن حدود البحث القياس والإفصاح عن القيمة العادلة إلا بالقدر الذي يخدم أغراض البحث، كما لن يتناول الباحث المعوقات التي تتعلق بتطبيق القيمة العادلة إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث، لن يقع ايضا ضمن حدود البحث المشكلات المحاسبية المرتبطة بالاستثمارات المالية.

9. منهج البحث:

في محاولة من الباحث للتغلب على مشكلة البحث وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية السابقة، وتحقيقا لأهدافه، سيعتمد الباحث على منهجي البحث الاستنباطي والاستقرائي، حيث سيعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في إجراء الدراسة النظرية وتحليل وتقييم الدراسات السابقة وذلك لصياغة الإطار النظري للبحث، كما سيعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي وذلك فيما يختص بالدراسة الإحصائية.

10. تقسيمات البحث:

سيقوم الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تصنيفات الاستثمارات المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المبحث الثاني: مشكلات ومعوقات مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء معايير المراجعة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

تصنيفات الاستثمارات المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

1. تمهيد:

تعتبر الاستثمارات المالية أحد أهم عناصر الأصول في المؤسسات والمنشآت المالية وغيرها من المنشآت الأخرى، حيث انها تدر عوائد ومكاسب تتحقق من فروق أسعارها، لذلك فإن الاعتراف والقياس الدقيق لهذه الاستثمارات المالية وكذلك عوائدها يترتب عليه دقة المعلومات المالية، لذلك فإن الباحث سيقوم في هذا الجزء من البحث باستعراض أسس تبويب الاستثمارات المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. تبويب الاستثمارات المالية طبقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9)

واجهت معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) انتقادات عديدة وذلك بسبب انه معقد للغاية ومطول ويتيح الكثير من البدائل المحاسبية للاعتراف والقياس، لذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة صياغة وتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 واستبداله بمعيار آخر عالي الجودة يقوم على المبادئ مع إتاحة عدد أقل للاعتراف والقياس.

يتمثل الهدف الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) في وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية والالتزامات المالية للوصول الى معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مبالغ وتوقيتات وعدم التأكد الذي يحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية.

كما قام المعيار بتصنيف الأصول المالية الى فئتين رئيسيتين هما(IASB,IFRS,No.9) :

الفئة الأولى: أصول مالية يتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة ويعتمد هذا التصنيف على أمرين الأمر الأول، نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية. الأمر الثاني، خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي، وعند الاعتراف المبدئي يجب تصنيف الأصل إما كتكلفة مستهلكة أو بالقيمة العادلة.

الفئة الثانية: أصول مالية يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة (المطفأة).

ينبغي قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة (المطفأة) إذا تحقق كل من الشرطين التاليين:

الشرط الأول: يتم الاحتفاظ بالأصل المالي في إطار نموذج أعمال المنشأة من أجل الحصول على تدفقات نقدية تعاقدية (مثل شراء سندات للحصول على فائدة سنوية ثابتة).

الشرط الثاني: ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد، والمثال الواضح هو السندات وما يماثلها التي تحتفظ بها المنشأة لغرض الحصول على فوائد سنوية ثابتة، ويلاحظ أن الفائدة المسددة مقابل السندات والقروض هي عبارة عن عوض نقدي مقابل القيمة الزمنية للنقود وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي غير المسدد وذلك خلال فترة زمنية محددة.

يتم قياس الأصول المالية الأخرى (غير المصنفة على انها بالتكلفة المستهلكة) بالقيمة العادلة، وهنا يوجد فئتين عند القياس اللاحق للأصول المالية بالقيمة العادلة، الأولى أن يتم القياس اللاحق للأصل المالي بالقيمة العادلة وأن يرحل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة الى الأرباح والخسائر. الثانية إذا كان الأصل المالي بالقيمة العادلة عبارة عن استثمار في أداة حق ملكية واختارت المنشأة عرض الأرباح والخسائر على ذلك الاستثمار في دخل شامل آخر (أحد حسابات حقوق الملكية) فإنه يرحل الى دخل شامل آخر، وهكذا يرحل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية في حالة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة إما الى الأرباح والخسائر (المعالجة الأساسية)، أو الى حساب دخل شامل آخر (إذا اختارت المنشأة ذلك من البداية) وهو أحد حسابات حقوق الملكية (يوسف، 2021).

إعادة تصنيف الأصول المالية ممكنة فقط عندما وعندما فقط تغير المنشأة نموذج أعمالها للإدارة الأصول المالية، وهذه التغيرات يجب ألا تكون متكررة بشكل قريب (أي خلال فترة قريبة) ويجب ألا تكون واضحة وظاهرة وملحوظة للأطراف الخارجية المهتمة والمستفيدة.

كما قدم المعيار ايضا إطارا لمحاسبة التحوط، حيث تناول متطلبات تبويب وتقييم الاستثمارات المالية على انها مقاسة لاحقا بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة وذلك وفقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الاستثمارات المالية أو خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

كما عدل المعيار متطلبات تبويب وتقييم الاستثمارات المالية، حيث أفاد أن القياس المبدئي للاستثمارات المالية يتطلب قياس كافة الاستثمارات بالقيمة العادلة مضافا اليها أو مطروحا منها تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بامتلاك أو إصدار الأصل المالي باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (قوادري، 2020).

ألغي المعيار التصنيفات الخاصة بالاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمعدة للبيع، كما قام بتقسيم كل الاستثمارات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الى قسمين،

الأول: استثمارات بالتكلفة المستهلكة (الصافي بعد خصم الاضمحلال في القيمة)، الثاني: استثمارات بالقيمة العادلة، على ان يتم هذا التصنيف عند الاعتراف الأولى للاستثمارات المالية.

وقد أوضح المعيار متطلبات تقييم الاستثمارات المالية من خلال توضيح المعالجة المحاسبية لأدوات الدين (السندات) وأدوات حقوق الملكية وذلك كما يلي كما يلي:

أ. أدوات الدين (السندات):

حيث أقر المعيار القياس اللاحق بالتكلفة المستهلكة إذا كانت المنشأة تحتفظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية، أو إذا نتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسددة (Bae, 2020).

وإذا لم تستوف الإدارة الشرطين السابقين في هذه الحالة تقاس أدوات الدين (السندات) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة في الأرباح والخسائر، وقد أجاز المعيار تطبيق خيار القيمة العادلة حيث يمكن للمنشأة تبويب أصل مالي على انه مقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى إذا كان الأصل المالي يلبى متطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة، إذا كان ذلك يقضى أو يقلل بشكل كبير من نتقاض القياس أو الاعتراف (عدم التماثل).

ب. أدوات حقوق الملكية (الأسهم):

حيث أقر المعيار بقياس كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وكذلك العقود المتعلقة بهذه الاستثمارات بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة في الأرباح والخسائر، باستثناء الاستثمارات في الأسهم التي اختارت المنشأة أن تعترف بالتغير في القيمة في الدخل الشامل الآخر.

حيث يمكن للمنشأة فعل ذلك من خلال الدخل الشامل الآخر(Esam, 2023)

3. تبويب الاستثمارات المالية طبقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS7)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار التقارير المالية الدولية رقم 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاحات، ويقابله المعيار المصري رقم 40 الأدوات المالية الإفصاحات، ويهدف هذا المعيار الى زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية الأساسية والأدوات المالية المشتقة سواء ضمن قائمة المركز المالي او خارجها وقد تناول المعيار النقاط التالية (Fang, 2023):

أ. يجب أن يوفر الإفصاح معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير مدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعترف بها وغير المعترف بها، حيث ينتج عن معاملات الأدوات المالية تحمل المنشأة لمخاطر مالية أو نقل هذه المخاطر الى طرف آخر.

ب. يجب على المنشأة أن تصف المخاطر المالية المتعلقة بالأهداف والسياسات الإدارية المستخدمة في التحوط.

ج. يجب أن تفصح المنشأة عن معلومات حول القيمة العادلة وذلك لكل نوع من الأدوات المالية.

المبحث الثاني

مشكلات ومعوقات مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء معايير المراجعة

1. تمهيد:

ان التطورات المتلاحقة في مجال محاسبة القيمة العادلة أصبحت تشكل تحديا كبيرا لمراجعي الحسابات وذلك نظرا لتعدد الأساليب التي يمكن ان تستخدمها المنشأة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، كما ان مراجعي الحسابات قد لا يتوافر لهم التأهيل الكافي بخصوص التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة، وبالتالي يجب عليهم الاخذ في الاعتبار لإمكانية تحيز معدي القوائم المالية في تقييمهم للقيمة العادلة للاستثمارات المالية.

2. ماهية مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

لا يمكن النظر لتقديرات القمة العادلة للاستثمارات المالية بمعزل عن الإطار العام لعملية المراجعة؛ بما يعنى انها عملية منظمة ومنهجية لجمع ادلة الاثبات وتقويمها بشكل موضوعي، من خلال مراجع الحسابات الخارجي، وذلك فيما يتعلق بقياسات وتقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية لتحديد مدي التوافق بين هذه التقديرات وبين المعايير المحاسبية المتعلقة بها والتقرير عن ذلك لمستخدمي القوائم المالية (العبادي، 2010).

3. أهمية مراجعة تقديرات القيمة العادلة:

تمثل التكلفة التاريخية الواقع الفعلي للأحداث الاقتصادية وقت وقوعها، ولكن مع تغيير أساس القياس المحاسبي للاستثمارات المالية الى القياس بالقيمة العادلة؛ فقد أدى ذلك الى تزايد أهمية مراجعة هذه التقديرات والتي سوف يتناولها الباحث في هذا الجزء من البحث.

أ. مواكبة التغيرات الكبيرة في بيئة النظم المحاسبية نتيجة تطبيق القياس بالقيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث يسمح بتغيير قيمة الاستثمارات المالية في تاريخ الميزانية، كما انه يعالج الأرباح او الخسائر الناتجة عن تغيير القيمة –في بعض الحالات– في قائمة الدخل، وهذا القياس يعتمد على التداول داخل الأسواق النشطة او أسعار الاستثمارات المماثلة او أي أسلوب اخر من الأساليب المستخدمة في حالة غياب الأسواق النشطة، الأمر الذى يتطلب تفعيل برامج مراجعة متخصصة للتأكد من دقة أساليب القياس المتبعة، ومدى اعتمادية هذه النتائج.

ب. معالجة الجوانب غير الموضوعية المتعلقة بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث ان قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية يعتمد في جانب كبير منه على الإدارة واغراضها في تحقيق اهداف او مصالح شخصية، الامر الذي يقلل من الاعتمادية على اساليب القياس، من هنا تظهر الحاجة الى أساليب المراجعة الدقيقة لإعطاء مزيد من الثقة على هذه التقديرات.

ج. تعتبر تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية أحد اهم مجالات إدارة الأرباح؛ حيث تعتبر مجالا خصبا لتحيز الإدارة سواء كان ذلك متعمدا او بغير تعمد، الامر الذي قد يؤدي الى عرض غير عادل لنتائج الاعمال والمركز المالي مما يتطلب اجراءات مراجعة بشكل دقيق.

د. يتطلب تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، التعامل مع أساليب ومعايير محاسبية معقدة سواء اثناء القياس او الإفصاح بالقوائم المالية، الامر الذي قد يؤدي الى أخطاء في القياس او الإفصاح سواء كان ذلك بسبب خطاء في القياس او أخطاء في تطبيق الاجراء المحاسبي المناسب، وبالتالي كان من المهم التأكيد على دور مراجع الحسابات للتحقق من مدى ملائمة الأساليب المتبعة في القياس والإفصاح لتقديرات القيمة العادلة لهذه الاستثمارات (Sangchan,2020).

هـ. من ضمن متطلبات تقديرات القيمة العادلة ضرورة الإفصاح الإضافي لبعض العناصر وذلك طبقا لمعيار (IFRS7) و (IFRS13) وهذا الإفصاح الإضافي يتمثل في الطرق والأساليب والسياسات المحاسبية، الامر الذي يتطلب ضرورة المراجعة من جانب مراجع الحسابات للتحقق من مدى دقة هذه الأساليب والسياسات ولإعطاء مزيد من الثقة لمستخدمي القوائم المالية.

4. مشكلات ومعوقات مراجعة تقديرات القيمة العادلة للإستثمارات المالية في ضوء معايير المراجعة

على الرغم من العديد من المزايا التي يحققها استخدام مدخل تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، الا انه مازالت هناك بعض المشكلات والتحديات التي تواجه استخدام هذا المدخل والتي تتمثل في؛ صعوبة طرق ونماذج قياس القيمة العادلة والتي لم تقتصر على الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة، وفى حالة عدم وجود سوق نشطة للتداول يتم الاعتماد على الأسعار المماثلة والتي تعتمد بشكل كبير على طرق تقييم غير موضوعية مع صعوبة التحقق من سلامتها ودقتها وبالتالي زيادة مخاطر المراجعة المرتبطة بالعنصر محل القياس، الامر الذى يؤدى الى اتساع نطاق عمل المراجع للتحقق من دقة عملية القياس و الإفصاح؛ فقد اتسع نطاق عمل مراجع الحسابات بشأن التأكد من تأكيد التقديرات للعديد من بنود القوائم المالية التي أصبحت تقاس بالقيمة العادلة، فاصبح المراجع يسعي الى جمع ادلة الاثبات عن مدي معقولية الافتراضات الهامة وكذلك عن ملائمة نماذج القياس و الإفصاح المستخدمة ومدى ملائمة هذه البيانات في ظل الظروف المتاحة وقت اعداد القوائم المالية (Zhang,2019).

يضاف الى ما سبق، انه يجب على مراجع الحسابات ان يحصل على ادلة اثبات كافية ومناسبة لتأكيد تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث تختلف هذه الأدلة طبقا لاختلاف مستوى تقديرات القيمة العادلة، (العبادى،2010).

حيث يمكن لمراجع الحسابات قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية في أسواق نشطة من خلال العديد من المصادر المختلفة مثل النشرات المالية الدورية، الأسواق المالية، الأسعار المعلنة للتبادل، الجمعيات الدولية للمتعاملين في الأدوات المالية، وبناء على هذه الأسعار يستطيع مراجع الحسابات تقديم دليل كافي على سلامة القياس والاطمئنان على ان هذه الأسعار مبنية على أساس موضوعي سليم.

اما في حالة تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية على أساس مدخلات قابلة للملاحظة او وفقا لأسعار معلنة معدلة او أسعار معلنة من السماسرة او من خلال مكاتب متخصصة، حيث قد يقوم احد المكاتب المتخصصة بتحديد سعر فائدة على استثمارات معينة دون تحديد السعر الفعلي لهذه الاستثمارات، في هذه الحالة يتوجب على مراجع الحسابات ان يحصل على القيمة العادلة لهذه الاستثمارات المالية من السماسرة او المتعاملين في هذا النوع من الاستثمارات او الحصول على تقدير من اكثر من مصدر، لاسيما اذا كانت المنشأة قد اعتمدت على مصدر تسعير تربطها به علاقة الامر الذى يحد من موضوعية القياس.

كما يمكن تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية اعتمادا على نموذج تقييم، حيث يمكن ان تقوم المنشأة بوضع تقديرات القيمة العادلة اعتمادا على نموذج تقييم مثل نموذج القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات

النقدية المستقبلية، وفى هذه الحالة يجب على المراجع ان يدرك انه لا يؤدى دور المقيم، ولا يتعدى دوره على دور الإدارة التي تعتبر مسؤولة عن القياس المناسب، ويقتصر دوره في التحقق من عدالة عرض تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقوائم المالية، وذلك عن طريق استيعابه الكامل للنماذج التي تستخدمها الإدارة في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية، الامر الذى ينعكس على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة ويمكن للمراجع اجراء الاختبارات التالية للتأكد من معقولية القياس والتقدير

(Steven M. Glover,2017)

الاختبار الأول وهو اختبار الافتراضات الجوهرية للإدارة واختبار نماذج التقييم والبيانات الأساسية او ما يعرف باختبار عمليات الإدارة، الاختبار الثاني، وهو اختبار اعداد التقديرات للقيمة العادلة، الاختبار الثالث التحقق من الاحداث والمعاملات اللاحقة

5. إطار مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء معايير المراجعة وأثره على برنامج المراجعة:

أصبحت مراجعة تقديرات القيمة العادلة احد عناصر نظام التقييم، وبالتالي فان أي نظام للتقييم لابد من الا يخلو من قواعد واضحة لأعمال المراجعة، كما ان وضع اطار لمراجعة تقديرات القيمة العادلة يوضح دور مراجع الحسابات وإجراءات المراجعة والاختبارات اللازمة لمواجهة المشكلات و التحديات الملازمة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يجب ان يتبعها مراجع الحسابات لإبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية بما فيها المعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة من خلال جمع قدر كاف من ادلة الاثبات (Babajide, 2020).

يهدف معيار المراجعة الدولي رقم (545) "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية" الى وضع معايير وارشادات تتعلق بمراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية، ويتناول المعيار بشكل خاص اعتبارات المراجعة المتعلقة بقياس وعرض الأصول والخصوم ومكونات حقوق الملكية والتي يتم عرضها والإفصاح عنها بالقيمة العادلة، ويمكن تحديد مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة طبقا لمتطلبات معيار المراجعة رقم (545) في النقاط التالية:

- تحديد اهداف مراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية.
- بيان أثر تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية على تخطيط اعمال المراجعة.

- بيان أثر تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية على اختبارات المراجعة (الحاجة الى إطار موسع لاختبارات القيمة العادلة).
- بيان أثر تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية على تقرير المراجع الخارجي.

أولا: تحديد اهداف مراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية:

ان اقتصار وظيفة مراجع الحسابات على ابداء الراي الفني المحايد عن مدي صدق وعدالة القوائم المالية والذى يوضح ويركز على قيمة المراجعة الاستراتيجية، الامر الذى يتطلب ضرورة توضيح ادراك أهمية ما يقوم به مراجعو الحسابات وما تضيفه وظيفة المراجعة من قيمة لثروة ورفاهية المجتمع الاقتصادية، هذا وقد حددت لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة مفهوما واسعا للمراجعة باعتبارها عملية منهجية لجمع وتقييم ادلة الاثبات بشكل موضوعي، والتي ترتبط بالإحداث و الأنشطة الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة، وتوصيل نتائج المراجعة الى الأطراف المستفيدة (Bratten,2019).

ويرتبط بالمفهوم الواسع لمراجعة القيمة العادلة تحقيق العديد من الأهداف التي تتسق ومفهوم مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وتشمل هذه الأهداف، اهداف مالية، اجتماعية، إدارية، وتتمثل الأهداف المالية في التحقق من صحة القيد والتسجيل للأثار المالية المترتبة على تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية في نهاية كل فترة، وكذلك صحة القياس والإفصاح عن أي تغيرات قد تحدث في القيمة العادلة.

وتتمثل الأهداف الاجتماعية في التحقق من دقة المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للاستثمارات المالية وانه قد تم الإفصاح عنها بشكل دقيق، كذلك التحقق من وضوح الهدف من قياس الاستثمارات المالية وسلامة ودقة هذا القياس، وعدم تعارضه مع التشريعات والقوانين.

وتتمثل الأهداف الإدارية في التحقق من توافر الحد الأدنى من الكفاءات البشرية القادرة على إدارة العمليات المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة، كذلك التأكد من سلامة تخصيص الموارد بين مختلف أوجه الاستثمارات المتاحة.

وهنا يشير الباحث الى ان تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال قياسها والإفصاح عنها بالقوائم المالية يتطلب من مراجع الحسابات تخطيط عملية المراجعة، وتحديد أنواع الاختبارات اللازمة لتحيق هذا الهدف، ومردود ذلك على تقرير المراجعة.

ثانيا: بيان أثر تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية على تخطيط اعمال المراجعة:

من المعروف انه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، أيضا كلما اشتملت التقارير والقوائم المالية على ارقام مقارنة لسنوات سابقة كلما زادت كفاءة المعلومات التي تقدمها هذه التقارير وتكون أكثر ملائمة لمتخذ القرار ومقابلة توقعات المستثمرين وتعكس بشكل عادل أداء الشركة. **(Laux, Christian, and Christian Leuz.,2011)**

ويري الباحث ان هناك أثر مباشر للإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة على تخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لجمع ادلة اثبات تساعد في تخفيض مخاطر المراجعة المتلازمة الى اقل مستوى ممكن، وتتمثل مرحلة تخطيط المخاطر المتلازمة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة في الخطوات التالية:

- القيام بإعداد خطاب الارتباط لعملية مراجعة تقديرات القيمة العادلة.
- القيام بدراسة بيئة المنشأة وكذلك هيكل الرقابة الداخلية.
- القيام بتقدير الأهمية النسبية والمخاطر المتلازمة المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة.

1. القيام بإعداد خطاب الارتباط لعملية مراجعة تقديرات القيمة العادلة.

يقوم المراجع بإعداد خطاب الارتباط لعملية مراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية بعد قبوله القيام بعملية المراجعة، موضحا الهدف من مراجعة تقديرات القيمة العادلة وقياسها والإفصاح عنها بالقوائم المالية، المخاطر المتلازمة المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، كما يجب ان يوضح الخطاب مسئولية الإدارة عن قياسات القيمة العادلة بالقوائم المالية مع توضيح مسئوليته والتي تتمثل في التحقق من معقولية الافتراضات الجوهرية التي تقوم عليها هذه القياسات، والتحقق من نموذج القياس والبيانات والمعلومات المستخدمة فيه.**(السائح، 2017)**

2. القيام بدراسة بيئة المنشأة وكذلك هيكل الرقابة الداخلية.

يقوم المراجع بتقييم وتحديد مخاطر الانحرافات المؤثرة بالقوائم المالية، ويعتبر هذا بمثابة حجر الزاوية للقيام بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، مع ضرورة قيام المراجع بالتركيز على بعض الأمور الهامة، مثل تحديد العناصر التي تحتاج الى إجراءات مراجعة خاصة مع قيام المراجع بالتركيز بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، دراسة الأمور التي تتعلق بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، مع تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية المؤثرة مع ضرورة تأكده من ضبط إجراءات الرقابة المتعلقة بقياسات القيمة العادلة، أنواع وطبيعة الحسابات و البنود التي يتوجب قياسها و الإفصاح عنها بالقيمة العادلة، تأهيل القائمين بقياس وتحديد القيمة

العادلة، مدى اعتماد المنشأة على عمل نظم الخبرة في اعداد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، الرقابة على ثبات وتوقيت واعتمادية البيانات المستخدمة في نماذج التقييم.

3. القيام بتقدير الأهمية النسبية والمخاطر المتلازمة المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة

يتم تقدير الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية بشكل عام، وعلى مستوى البنود والعمليات ومستوى الإفصاح لهم، ومن خلال تقدير الأهمية النسبية يمكن لمراجع الحسابات تحديد أهمية المعلومات او البنود بالقوائم المالية وأثرها على عملية اتخاذ القرار بالمنشأة.

عادة ما توجب العلاقة بين مستوى مخاطر المراجعة المتلازمة والأهمية النسبية على المراجع العناية المهنية الواجبة لتقدير خطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، ويتم تقدير خطر المراجعة المرتبط بعدالة عرض معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية وذلك عن طريق الربط بين هذه المعلومات وأنواع التحريفات المحتملة بالقوائم المالية والأسباب التي تؤدي لهذه التحريفات (Manawadu, I., Azmi, A.C. and Mohamed,2019) .

يضاف الى ما سبق، المخاطر المرتبطة بتقدير مستوي التأكيدات لمعلومات القيمة العادلة، والتي تتمثل في؛ المخاطر المتعلقة بنماذج وطرق قياس القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة، فكلما اعتمدت نماذج القياس على الأساليب الكمية والإحصائية كلما انخفضت المخاطر المتلازمة، كذلك عوامل الخطر المرتبطة معايير المحاسبة عن القيمة العادلة فكلما زادت تعقيدات هذه المعايير سواء كانت مرتبطة بالقياس او الإفصاح كلما زادت المخاطر المتلازمة، عوامل الخطر المرتبطة بطريقة قياس القيمة العادلة والتي تعتمد على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، الخطر المرتبط بالقائمين على قياس القيمة العادلة واحتمالية تحيزهم، الخطر المرتبط بالبيانات والمعلومات المستخدمة في القياس؛ فكلما ابتعدت البيانات و المعلومات عن السوق وارتبطت بالظروف كلما زادت المخاطر المتلازمة.

ويري الباحث ان هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب ان يتم مراعاتها من قبل مراجع الحسابات لتقدير المخاطر المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة والتي تتمثل في العناصر التالية:

- تقييم مدي ملائمة القياس والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة وذلك عن طريق قيامة بالتحقق من توافق قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية مع ما ورد بشأنها بمعايير المحاسبة، وهل تم الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة وعناصر الشك المهني الهامة المرتبطة بها

- تتحدد تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات طبقا لنية وهدف الإدارة من اقتناء هذه الأصول، ويجب على مراجع الحسابات الحصول على ادلة اثبات كافية حول هذه البنود والعناصر من خلال الاستفسار من الإدارة مع توثيق مناسب لهذه الأدلة من خلال؛ معرفة اهداف الإدارة بشأن الاستثمارات المالية ومدي الالتزام بتنفيذها، الاطلاع على الأسباب المعلنة لاختيار طريقة محددة لمعالجة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، فحص قدرة المنشأة على الالتزام بالطرق المحددة من جانبها في معالجة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة في ضوء ظروفها الداخلية.

وعند قيام المنشأة بتغيير طريقة القياس، فانه يجب على المراجع إذا ما كان بإمكان الإدارة ان توضح ان طريقة القياس الجديدة توفر قدر أكبر من الدقة والموضوعية وأنها تعتمد على المعايير المحاسبية (IFRS,IAS).

ثالثا: أثر تقديرات القيمة العادلة على اختبارات المراجعة:

أوضح معيار المراجعة الدولي (IAS 545) انه يجب على مراجع الحسابات ان يقوم بتحديد الاختبارات الأساسية لمراجعة القياس والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية على تأكيدات القوائم المالية بما فيها معلومات القيمة العادلة المفصح عنها بهذه القوائم.

وهذا ما أشار اليه معيار المراجعة المصري رقم (545) "**مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها**" في فقرته الثالثة؛ حيث اوجب على المراجع الحصول على ادلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من ان قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشي مع إطار اعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة، وتتطلب الفقرة رقم (22) من معيار المراجعة المصري رقم (315) "**تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام**" من المراجع ان يتوصل الى تفهم لإطار اعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.

وقد أكد معيار المراجعة المصري رقم (545) في الفقرة الرابعة ان الإدارة مسئولة عن عمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية، وكجزء من مسئولياتها، تحتاج الإدارة الى وضع آلية لإعداد تقارير محاسبية ومالية لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، واختيار طريقة التقييم المناسبة، وتحديد ودعم أي افتراضات هامة مستخدمة بالصورة المناسبة والتأكيد على ان العرض والإفصاح لقياسات القيمة العادلة تتمشى مع إطار التقارير المالية المطبق في المنشأة.

مما سبق فانه يمكن القول ان هناك حاجة ضرورية الى إطار موسع لاختبارات القيمة العادلة توجب على المراجع اجراء مجموعة من الاختبارات لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقوائم المالية والتي يمكن عرضها من خلال النقاط التالية:

1. تخطيط وتحديد الاختبارات الأساسية لمراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية

ويتم ذلك من خلال إجراءات مراجعة متنوعة في طبيعتها وتوقيتها ويرجع ذلك لاحتمال وجود تحريفات مرتبطة بتعقيدات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة بالقوائم المالية (Guo, 2019).

وهناك العديد من الاعتبارات التي يجب ان يأخذها المراجع في الحسبان في حالة شكه بدقة عملية القياس والإفصاح لاحد البنود المقاسة بالقيمة العادلة وتتمثل في؛ طول فترة التقدير، زيادة درجة الشك المهني المرتبط بالنتائج المتعلقة بأحداث مستقبلية، الاعتماد بدرجة كبيرة على التقديرات والعوامل الشخصية.

2. تنفيذ إجراءات الاختبارات الأساسية لمراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية

حيث يقوم المراجع بإجراء اختبارات التحقق الأساسية وذلك عن طريق جمع الأدلة الكافية والمناسبة لإثبات تأكيدات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة، وهذه الاختبارات تشمل الاختبارات التحليلية، اختبارات التحقق من تفاصيل العمليات والأرصدة بغرض التأكد من عدالة عرض القوائم المالية، حيث يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية بهدف تقييم المخاطر وتفهم طبيعة المنشأة وبيئتها والحصول على ادلة اثبات كافية حول البنود التي تقاس بالقيمة العادلة (Matuszak, Ł., Różańska, E. and Macuda, 2019).

كما يقوم المراجع بإجراء اختبارات التحقق للعمليات والأرصدة وذلك بغرض التأكد من سلامة عرض معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية، حيث يقوم المراجع بتنفيذ مجموعة من الأساليب للتحقق من تأكيدات الإدارة حول البنود المختلفة المقاسة بالقيمة العادلة؛ منها استخدام الأسعار السوقية لتقديم دليل اثبات كاف عن سلامة قياس القيمة العادلة وذلك بعد ان يكون قد قام بدراسة الظروف والبيئة التي على اساسها قد تم القياس.

ويمكن أيضا قياس القيمة العادلة من خلال نموذج تقييم معد من جانب إدارة المنشأة مثل نموذج القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، بعد التحقق من سلامة عرض الأصول والالتزامات المالية بالقوائم المالية وذلك عن طريق التحقق من مدي مناسبة نموذج القياس المستخدم من جانب الإدارة في قياس القيمة العادلة (Miah, M.S., Jiang, H., Rahman, A. and Stent, W, 2020).

وفى حالة شك المراجع من دقة وسلامة نموذج التقييم يقوم بإعداد تقديرات مستقلة للقيمة العادلة؛ من خلال نموذج قياس معد بمعرفته لتعزيز قياس الإدارة للقيمة العادلة، او يقوم باستخدام افتراضات مستقلة عن افتراضات الإدارة، كما يمكنه أيضا استخدام عمل خبير في مراجعة تقديرات وقياسات القيمة العادلة، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

- ما إذا كان الخبير قد اعتمد على مصادر معلومات مناسبة في قياسه للقيمة العادلة.
- مدي اعتماد نتائج عمل الخبير على ادلة اثبات كافية وملائمة.

3. التواصل مع مسئولي الرقابة بشأن تقييم نظم الرقابة الداخلية والمتعلقة بتقديرات القيمة العادلة.

وفيها يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف الهامة في تصميم وعمل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، كما يقوم بتحديد أي تغيرات حدثت في السياسات المحاسبية ولها تأثير جوهري على القوائم المالية، بالإضافة الى توضيح الجوانب غير المفهومة بمتطلبات قياس القيمة العادلة او أي ممارسات محاسبية غامضة (Miah, M.S.,2019).

4. تقييم النتائج.

يقوم مراجع الحسابات بتقييم نتائج القياس والإفصاح عن القيمة العادلة؛ وذلك من خلال مدي كفاية ادلة الاثبات ومدي اتساقها مع معايير المحاسبة والظروف البيئية للمنشأة ويمكن ان يستخدم المراجع أساليب المراجعة التحليلية للربط بين الاحداث وادلة المراجعة.

رابعا: أثر تقديرات القيمة العادلة على تقرير المراجع

عند انتهاء المراجع من اعمال المراجعة، يبدأ بتقييم النتائج المستخلصة من ادلة المراجعة التي تم الحصول عليها كأساس لتكوين رأي عن القوائم المالية؛ وهنا يقوم المراجع بتقييم ما إذا كانت هناك درجة تأكد مناسبة تتعلق بعدالة وصدق القوائم المالية وأنها خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرةٍ، وفى هذه الحالة يقوم المراجع بإصدار تقرير نظيف.

اما في حالة وجود شك من قبل المراجع حول أحد الأمور المتعلقة بالقوائم المالية او بدقة قياس القيمة العادلة لاحد بنود الاستثمارات المالية، او وجود مخالفات وتعارض مع معايير المحاسبة، وجود قصور في نطاق المراجعة لم يمكن المراجع من تطبيق بعض إجراءات المراجعة المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة هنا يقوم المراجع بإصدار تقرير متحفظ.

عند وجود قصور شامل في تطبيق معايير المحاسبة او قيام المنشأة بتطبيق معايير محاسبية غير مقبولة او لا تتناسب مع حالة وظروف المنشأة، وكان تأثير هذا القصور على جوانب مختلفة من القوائم المالية لدرجة لا يستطيع معها المراجع وصف كيفية هذا التأثير، وكان هذا التأثير له أثر مباشر على عدالة وصدق القوائم المالية، هنا يقوم المراجع بالامتناع عن ابداء الرأي او يقوم بأبداء رأي عكسي.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

1. تمهيد:

يقوم الباحث في هذا الجزء من البحث بعمل دراسة ميدانية لبحث مسئولية مراجع الحاسبات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفي ظل ظروف المخاطرة والتحديات التي تواجه مراجع الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية؛ وحتى يتمكن الباحث من تحقيق هذا الامر فقد قام بوضع مجموعة من الفروض التي تتسق مع اهداف الدراسة.

2. فروض الدراسة:

في ضوء الأهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها يقوم الباحث باختبار الفروض التالية:

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة تقديراتها.

ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات أثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات.

ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك الاستثمارات.

3. متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (3/1)

جدول رقم (3/1)

متغيرات الدراسة

المتغير	مؤشرات القياس
Independent (X1)	معوقات تطبيق نموذج القياس عن القيمة العادلة
Independent (X2)	التحديات التي تواجه المراجع عند قيامة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة
Independent (X3)	التزام المراجع بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة
Dependent (Y1)	أهمية مراجعة تقديرات القيمة العادلة
Dependent (Y2)	كفاءة المراجع وتأهيله في مراجعة تقديرات القيمة العادلة

3. مجتمع الدراسة:

لأغراض اختبار فروض الدراسة؛ قام الباحث باستقصاء اراء مجموعة من أساتذة المراجعة في الجامعات المصرية، وكذلك اراء مجموعة من مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة (الكبيرة، المحلية) واللذين يمثلون مجتمع الدراسة، وبناء على ذلك يمكن تقسيم مجتمع الدراسة الى مجموعتين؛ الاولي تشمل أساتذة المراجعة في الجامعات المصرية والثانية تشمل مراقبي الحسابات في مكاتب المراجعة.

4. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعتين؛ الاولي تشمل (48) ردا صحيحا من أساتذة المراجعة بالجامعات المصرية حيث تم توزيع (75) استمارة استقصاء، في حين تتكون المجموعة الثانية من (91) ردا صحيحا

من مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة من أصل (120) استمارة استقصاء تم توزيعها ويوضح الجدول رقم (3/2) القوائم الموزعة ونسبة الردود في كل مجموعة من المجموعات.

جدول رقم (3/2)

القوائم الموزعة ونسبة الردود

مجتمع الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات الصحيحة	النسبة
أساتذة المراجعة	75	48	%64
مراجعي الحسابات (المكاتب الكبرى)	70	56	%80
مراجعي الحسابات (المكاتب المحلية)	50	35	%70
الاجمالي	195	139	%71

5. ادوات الدراسة:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على استمارة الاستقصاء كأسلوب أساسي لجمع البيانات والتي تناولت كافة الاستفسارات المتعلقة بمشكلات القياس، الإفصاح، العرض وتقرير المراجعة للقيمة العادلة للاستثمارات المالية والتي تعكس الردود عليها الإجابة عن فروض الدراسة، وقد تم مراعاة ان تكون الأسئلة سهلة ومباشرة وتتناول كافة متغيرات الدراسة، وقد تم تصميم القائمة طبقا لمقياس ليكرت الخماسي وذلك كما ورد بالملحق رقم (1).

وقد قام الباحث بتصميم قائمة الاستقصاء بحيث تضم ثلاث مجموعات من الأسئلة؛ حيث تقيس المجموعة الاولي الفرض الأول، وتقيس المجموعة الثانية الفرض الثاني، وتقيس المجموعة الثالثة الفرض الثالث.

6. الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ استمارات الاستقصاء المستلمة الصحيحة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS Version26)، وقد اعتمد الباحث على استخدام أسلوب المتوسطات الحسابية، أسلوب تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات لمجموعات عينة الدراسة، كما قام الباحث باستخدام اختبار

(F–test) لمعرفة ما إذا كانت الفروق جوهرية ام غير جوهرية بين عناصر مجموعات الدراسة، وقد قام الباحث بقياس علاقة الارتباط باستخدام أسلوب (Correlation).

7. اختبار الفروض:

1/7: اختبار الفرض الأول:

1/1/7: الإحصاء الوصفي:

يتناول الفرض الأول بالدراسة **العلاقة بين معوقات تطبيق أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية واهمية مراجعة تلك التقديرات**؛ والذي قام الباحث بقياسه عن طريق 9 محددات باستمارة الاستقصاء، وقد قام الباحث باختبار الفرض الأول عن طريق قياس الأهمية النسبية لأهمية القياس والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وأثرها على أساليب مراجعة تقديرات القيمة العادلة وتم ترتيبها حسب الأهمية النسبية، كما قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لتحليل استجابة أطراف عينة الدراسة.

ويلخص الجدول رقم (3/3) تحليل اراء أطراف عينة الدراسة وعددهم (139) مفردة في محددات قياس الفرض الأول الواردة في الجزء الأول من قائمة الاستقصاء.

جدول رقم (3/3)

القياس والإفصاح المحاسبي لمعلومات القيمة العادلة وأثرها على اساليب مراجعة تقديراتها

X1	أساتذة المراجعة بالجامعات	مراجعي الحسابات (الكبرى، المحلية)
X1.1	4.21	4.21
X1.2	4.15	4.11
X1.3	4.21	4.03
X1.4	4.07	4.18
X1.5	4.54	4.02
X1.6	4.61	4.39
X1.7	4.30	4.20
X1.8	4.02	4.18
X1.9	4.38	4.28

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (3/3)؛ قبول أساتذة المراجعة بالجامعات، مراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والمكاتب المحلية اعتبار القياس والإفصاح المحاسبي لمعلومات وتقديرات القيمة العادلة ذو أهمية وأثر على أساليب مراجعة تقديرات القيمة العادلة، حيث جاء المتوسط الحسابي لكل المتغيرات أكثر من (4)، حيث وافق أساتذة المراجعة بالجامعات المصرية ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى و المحلية علي المحدد الأول (X1.1) ان محاسبة القيمة العادلة للاستثمارات المالية تهدف بشكل عام الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير هذه المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى بمتوسط حسابي قدره (4.21)، كما وافقت عينة الدراسة علي المحدد السادس (X1.6) أهمية المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة في زيادة درجة التأكد فيما يتعلق ببدائل القرار وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.61)، كذلك فقد وافقت عينة الدراسة على المحدد الثالث (X1.3) زيادة الأهمية النسبية للأصول والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة وتأثيرها على بناء الحكم المهني للمراجع بمتوسط حسابي قدره (4.21)، كما وافقت عينة الدراسة علي المحدد الخامس (X1.5) أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة من خلال سوق نشط وبيان أسباب ذلك بصورة تفصيلية بمتوسط حسابي قدره (4.54)،

2/1/7: الإحصاء التحليلي:

يقوم الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابة أطراف العينة حول معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية واهمية مراجعة تقديراتها، ويوضح الجدول رقم (3/4) قيم (F – Test) المحسوبة عند مستوى معنوية (5%).

جدول رقم (3/4)

تحليل التباين في استجابة أطراف العينة حول معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية واهمية مراجعة تقديراتها

variance	Sum of Squares	Average of Squares	F – Test	Significant	Significant at 5%
للمجموعات	2.143	0.243	2.151	0.045	Sig.
داخل المجموعة	61.536	0.132			
مج	63.679				

يوضح الجدول السابق رقم (3/4) نتائج تحليل التباين في استجابة أطراف العينة بخصوص معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وبمقارنة درجة المعنوية المحسوبة (0.045) مع مستوى معنوية (5%) يتضح عدم وجود اختلافات معنوية بين درجة استجابة أطراف العينة؛ وأسباب ذلك ان أهمية هذه المتغيرات متساوية من وجهة نظر أساتذة المراجعة بالجامعات ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى.

مما سبق يتضح للباحث رفض فرض العدم الأول "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية واهمية مراجعة تقديراتها**" وقبول الفرض البديل.

2/7: اختبار الفرض الثاني:

1/2/7: الإحصاء الوصفي:

يتناول الفرض بالدراسة العلاقة **بين التحديات و المعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات**؛ والذي قام الباحث بقياسه عن طريق 14 محدد باستمارة الاستقصاء، وقد قام الباحث باختبار الفرض الثاني عن طريق قياس الأهمية النسبية للتحديات و المعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات وتم ترتيبها حسب الأهمية النسبية، كما قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لتحليل استجابة أطراف عينة الدراسة.

ويلخص الجدول رقم (3/5) تحليل اراء أطراف عينة الدراسة وعددهم (139) مفردة في محددات قياس الفرض الثاني الواردة في الجزء الثاني من قائمة الاستقصاء.

جدول رقم (3/5)

التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات

X2	أساتذة المراجعة بالجامعات	مراجعي الحسابات (الكبرى، المحلية)
X2.1	4.09	4.21
X2.2	4.12	4.11
X2.3	4.41	4.03
X2.4	4.27	4.18
X2.5	4.44	4.02
X2.6	4.31	3.89
X2.7	4.20	4.20
X2.8	4.22	3.98
X2.9	4.34	4.28
X2.10	4.42	4.02
X2.11	4.02	4.02
X2.12	4.23	4.20
X2.13	4.42	4.32
X2.14	4.32	4.32

يتضح من الجدول السابق رقم (3/5) موافقة أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى، وجود العديد من التحديات المرتبطة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث جاء المتوسط الحسابي لردود أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى

والصغرى أكبر من (4) وهي؛ هناك العديد من المشاكل والتحديات المصاحبة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، تعقد طرق ونماذج تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

كما وافق أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والمحلية على المحدد الأول (X2.1)، اتساع نطاق عمل مراجع الحسابات بشأن التحقق من تأكيد تقديرات بنود القوائم المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بمتوسط قدرة (4.21)، المحدد الثاني (X2.2) قيام مراجع الحسابات بجمع ادلة اثبات عن مدى معقولية الافتراضات الهامة وملائمة نموذج القياس المطبق بمتوسط قدرة (4.13)، الامر الذي يوضح حجم الضغوط والاعباء على مراجع الحسابات، المحدد الثالث (X2.3) تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية يعتمد على قدر كبير من التقدير الشخصي واتباع أسس قياس مختلفة بمتوسط قدرة (4.03)، المحدد الرابع (X2.4) تؤدي تقديرات القيمة العادلة الى تقلبات في صافى الدخل من خلال الاعتراف بأرباح او خسائر غير حقيقية بمتوسط قدرة (4.11) ، المحدد الخامس (X2.5) هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوق ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية بمتوسط قدرة (4.23) ، المحدد السادس (X2.6) تؤدي تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية الى تقلبات في صافى الدخل من خلال الاعتراف بأرباح او خسائر غير حقيقية بمتوسط قدرة (4.02) ، المحدد السابع (X2.7) هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية بمتوسط قدرة (4.34) ، المحدد الثامن (X2.8) اختلاف التقديرات قد يفقد القياس الثقة والدقة المطلوبة بمتوسط قدرة (4.10)، المحدد التاسع (X2.9) اختلاف التقديرات قد يفقد القياس الثقة والدقة المطلوبة بمتوسط قدرة (4.15).

كذلك فقد وافق أساتذة المراجعة بالجامعات ومكاتب المراجعة الكبرى والمحلية على، المحدد العاشر (X2.10) المهارات الخاصة بتقديرات الخطر المتلازم وخطر الرقابة المرتبط بالقيمة العادلة ، بالإضافة الى المهارات الخاصة بتقديرات الخطر المتلازم وخطر الرقابة المرتبط بالقيمة العادلة بمتوسط قدرة (4.56)، المحدد الحادي عشر (X2.11) يواجه المراجع العديد من التحديات المرتبطة بجمع ادلة الاثبات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة بمتوسط قدرة (4.21)، المحدد الثاني عشر (X2.12) ضرورة تأكد المراجع من الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية بمتوسط قدرة (4.55) ، المحدد الثالث عشر (X2.13)، ضرورة واهمية التعاون بين اطراف متعددة سواء فريق المراجعة او موظفين المنشأة بمتوسط قدرة (4.46)، المحدد الرابع عشر (X2.14) تقتصر معايير المراجعة المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة على تقديم إرشادات عامة دون تقديم توجيهات تفصيلية تساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع بمتوسط قدرة (4.13).

2/2/7: الإحصاء التحليلي:

يقوم الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابة أطراف العينة حول **التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات،** ويوضح الجدول رقم (3/6) قيم (F – Test) المحسوبة عند مستوى معنوية (5%).

جدول رقم (3/6)

تحليل التباين في استجابة أطراف العينة حول التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات

variance	Sum of Squares	Average of Squares	F – Test	Significant	Significant at 5%
للمجموعات	1.122	0.244	1.251	0.048	Sig.
داخل المجموعة	35.526	0.122			
مج	36.648				

يوضح الجدول السابق رقم (3/6) نتائج تحليل التباين في استجابة أطراف العينة حول **التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات،** وبمقارنة درجة المعنوية المحسوبة (0.048) مع مستوى معنوية (5%) يتضح عدم وجود اختلافات معنوية بين درجة استجابة أطراف العينة؛ وأسباب ذلك ان أهمية هذه المتغيرات متساوية من وجهة نظر أساتذة المراجعة بالجامعات ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى.

مما سبق يتضح للباحث رفض فرض العدم الأول "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات** " وقبول الفرض البديل.

3/7: اختبار الفرض الثالث:

1/3/7: الإحصاء الوصفي:

يتناول الفرض بالدراسة العلاقة **بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك الاستثمارات.**؛ والذي قام الباحث بقياسه عن طريق 12 محدد باستمارة الاستقصاء، وقد قام الباحث باختبار الفرض الثالث عن طريق دراسة العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك الاستثمارات وتم ترتيبها حسب الأهمية النسبية، كما قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لتحليل استجابة أطراف عينة الدراسة.

ويلخص الجدول رقم (3/7) تحليل اراء أطراف عينة الدراسة وعددهم (139) مفردة في محددات قياس الفرض الثاني الواردة في الجزء الثالث من قائمة الاستقصاء.

جدول رقم (3/7)

العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات

X3	أساتذة المراجعة بالجامعات	مراجعي الحسابات (الكبرى، المحلية)
X3.1	4.21	4.23
X3.2	4.00	4.12
X3.3	4.26	4.43
X3.4	4.13	4.56
X3.5	4.24	4.11
X3.6	4.21	3.09
X3.7	4.25	4.44
X3.8	4.32	3.28
X3.9	4.31	4.41
X3.10	4.82	4.51

4.71	4.72	**X3.11**
4.52	4.43	**X3.12**

يتضح من الجدول السابق رقم (3/7) موافقة أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى، وجود علاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس و الإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات، حيث جاء المتوسط الحسابي لردود أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى أكبر من (4) وهي؛ كما جاءت بالفرض الثالث حول العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس و الإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات، وقد جاءت كما يلي:

اتفاق أساتذة المراجعة بالجامعات وكذلك مراجعو الحسابات بالمكاتب الكبرى والمحلية على المحدد الأول (X3.1) أهمية العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات، المحدد الثاني (X3.2) تأثير التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة على تخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لجمع ادلة اثبات وقرائن المراجعة، المحدد الثالث(X3.3) أهمية قيام المراجع بإعداد خطاب الارتباط لعملية المراجعة، يجب ان يوضح خطاب الارتباط مسئولية الإدارة عن تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية، يوضح خطاب الارتباط مسئولية المراجع والتي تتحدد في التحقق من معقولية الافتراضات الهامة التي تقوم عليها تلك التقديرات، المحدد الرابع (X3.4) التأكد من ملائمة نموذج القياس والبيانات و المعلومات المستخدمة في عملية تقدير القيمة العادلة، أهمية تفهم المراجع لبيئة المنشأة ومخاطرها والتحريفات الجوهرية المحتملة بالقوائم المالية، ضرورة تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة، المحدد الخامس (X3.5) التأكيد والتركيز على الجوانب الهامة التي تحتاج الى إجراءات مراجعة خاصة.

كما وافق أساتذة المراجعة بالجامعات، ومراجعو الحسابات بالمكاتب الكبرى والمحلية، على المحدد السادس (X3.6) التأكيد والتركيز على الجوانب الهامة التي تحتاج الى إجراءات مراجعة خاصة.، المحدد السابع (X3.7) أهمية قيام مراجع الحسابات بإجراء الاختبارات الالتزام بنظام وهيكل الرقابة الداخلية، المحدد الثامن (X3.8) ضرورة القيام بتنفيذ مجموعة من الإجراءات لجمع ادلة اثبات كافية ومناسبة لتعزيز الحكم

المهني للمراجع، المحدد التاسع (X3.9) يقوم مراجع الحسابات بالتحقق من توافق طريقة قياس تقديرات القيمة العادلة مع معايير المحاسبة المقبولة.

2/3/7: الإحصاء التحليلي:

يقوم الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسط الحسابي لاستجابة أطراف العينة حول **العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات**، ويوضح الجدول رقم (3/8) قيم (F – Test) المحسوبة عند مستوى معنوية (5%).

جدول رقم (3/8)

العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات

variance	Sum of Squares	Average of Squares	F – Test	Significant	Significant at 5%
للمجموعات	1.134	0.235	1.121	0.045	Sig.
داخل المجموعة	34.541	0.132			
مج	35.675				

يوضح الجدول السابق رقم (3/8) نتائج تحليل التباين في استجابة أطراف العينة حول **العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات**، وبمقارنة درجة المعنوية المحسوبة (0.045) مع مستوى معنوية (5%) يتضح عدم وجود اختلافات معنوية بين درجة استجابة أطراف العينة؛ وأسباب ذلك ان أهمية هذه المتغيرات متساوية من وجهة نظر أساتذة المراجعة بالجامعات ومراجعي الحسابات بالمكاتب الكبرى والصغرى.

مما سبق يتضح للباحث رفض فرض العدم الأول "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات**" وقبول الفرض البديل

4/7: الخلاصة والنتائج والتوصيات:

1/4/7: الخلاصة:

استهدفت الدراسة تحليل مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة، حيث تناول الباحث مشكلة الدراسة المتعلقة باستخدام القيمة العادلة في تقديرات الاستثمارات المالية والتحديات التي تواجه مراجع الحسابات والتي قام الباحث بتلخيصها في النقاط التالية:

أ. عدم وجود سوق نشط الأمر الذي يفتح باب التقدير الشخصي مما يستبعد معه الوصول الى قيمة عادلة ملائمة أو موضوعية، كما تؤدى عملية التقدير لقياس القيمة العادلة الى امكانية استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الاحتيالية.

ب. قد تؤدى تقديرات القيمة العادلة غير الدقيقة الى تقلبات في الأرباح من خلال الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة.

ج. قد تؤدى ايضا التقديرات الخاطئة للقيمة العادلة الى أخطاء في القياس ينتج عنها تضخم أو انخفاض ملحوظ في قيم الأصول والالتزامات وبالتالي تقلبات في المركز المالي والأرباح المستقبلية.

كما تناول الباحث اهم التحديات التي تواجه مراجع الحسابات في قياس تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة، حيث تناول الباحث عدد من إجراءات واختبارات المراجعة المستخدمة في القياس والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ظل مجموعة من الفروض.

2/4/7: النتائج:

1/2/4/7: نتائج الدراسة النظرية:

توصلت الدراسة النظرية الى العديد من النتائج التي يمكن ان نتناولها في النقاط التالية:

أ. تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لتقديرات القيمة العادلة في توفير ادلة اثبات موضوعية، كما تساعد في توفير مؤشر موضوعي لتقييم الأصول والالتزامات المالية للمنشأة.

ب. تعطي البيانات المالية المعدة طبقا لتقديرات القيمة العادلة نوعا من الموثوقية والملائمة للقوائم المالية.

ج. كذلك فقد توصلت نتائج الدراسة النظرية الى انه وعلى الرغم من العديد من المزايا التي يحققها استخدام نمذج التقييم باستخدام القيمة العادلة للاستثمارات المالية، الا ان هناك العديد من المشكلات المصاحبة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

د. تعدد طرق نماذج تقديرات القيمة العادلة بالاعتماد علي أسعار السوق النشط، بالإضافة الى عوامل اخري تؤثر بشكل مباشر علي قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، الامر الذي يؤدي الى زيادة مخاطر المراجعة المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة، وضرورة حصول مراجع الحسابات على ادلة اثبات تناسب طبيعة البند محل الفحص.

2/2/4/7: نتائج الدراسة الميدانية:

جاءت نتائج الدراسة الميدانية متفقة مع نتائج الدراسة النظرية فيما يتعلق بمدي أهمية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية حيث توصلت الدراسة الى:

أ. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات العينة فيما يتعلق بأهمية القياس والافصاح عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

ب. كما توصلت الدراسة الميدانية الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة حول وجود العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه المراجع عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

3/4/7: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث:

أ. ضرورة تطوير نماذج القياس المحاسبي المتعلقة بقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية لاسيما التي لا يتم تداولها والتعامل فيها داخل سوق نشط.

ب. ضرورة إلزام المنشآت التي يتم التعامل على أسهمها في البورصة بالإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستثمارات المالية او أي معلومات اخري ضرورية لإضفاء مزيد من الثقة لدي المتعاملين.

ج. ضرورة الا يزيد فترة عمل المراجع داخل الشركة على أربع سنوات على الأكثر، حتى لا يتأثر حيادة واستقلاله بزيادة فترة عمله.

د. أهمية قيام الجهات المعنية سواء الحكومية او المهنية مثل وزارة الاستثمار وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، بإصدار دليل خاص بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة ليسهل فهمها والتعامل معها.

قائمة الاستقصاء

السيد الفاضل/

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **"مسئولية مراجع الحسابات في التقرير عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في إطار معايير المراجعة وفى ظل ظروف المخاطرة"**، حيث ان هناك اتجاه متزايد في استخدام نموذج القيمة العادلة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية في قياس الاستثمارات المالية، الامر الذي ادي الى احداث تغيرات كبيرة في نتائج مخرجات النظام المحاسبي، والذي يعتمد علية مستخدمو المعلومات المحاسبية.

وتعد مراجعة تقديرات القيمة العادلة عنصرا هاما وحيويا سواء للإدارة العليا او للأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة مما يجعل الارتقاء بالمستوى الإعلامي للمعلومات والتقارير المالية واضفاء الثقة عليها امرا جوهريا.

لذلك يرجو الباحث من سيادتكم التكرم بتعبئة استمارة الاستقصاء المرفقة لما له من أثر إيجابي على الدراسة، مع التأكيد على سرية البيانات حيث انها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

دكتور/ ياسر عبادي علي

مدرس بقسم المحاسبة

معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية

أولا: البيانات الشخصية:

الاسم: .....

الوظيفة: .....

المؤهل العلمي: ..... (بكالوريوس، دبلوم دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه)

سنوات الخبرة: ..... (اقل من 5 سنوات، من 5 الى اقل من 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)

	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية والأوزان الترجيحية				
		أوافق تماماً 5	أوافق 4	محايد 3	لا أوافق 2	لا أوافق مطلقا 1
X1	**العلاقة بين معوقات تطبيق أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية واهمية مراجعة تلك التقديرات**					
X1.1	ان محاسبة القيمة العادلة للاستثمارات المالية تهدف بشكل عام الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير هذه المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى					
X1.2	أهمية المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لتقديرات القيمة العادلة في توفير أدلة اثبات موضوعية عند القيام بعملية المراجعة.					
X1.3	زيادة الأهمية النسبية للأصول والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة وتأثيرها على بناء الحكم المهني للمراجع					
X1.4	تعدد وتعقد نماذج القياس المستخدمة في تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية خاصة في حالة غياب سوق نشط.					
X1.5	أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة من خلال سوق نشط وبيان أسباب ذلك بصورة تفصيلية.					
X1.6	أهمية المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة في زيادة درجة التأكد فيما يتعلق ببدائل القرار.					

X1.7	زيادة الأهمية النسبية للأصول والالتزامات المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساليب وإجراءات المراجعة المتعلقة بتقديراتها.					
X1.8	التعامل مع المعلومات المحاسبية المعدة طبقا لتقديرات القيمة العادلة في أسواق نشطة تساهم بشكل فعال في تحسين إجراءات المراجعة.					
X1.9	تساهم تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية المعدة طبقا لأسواق نشطة في توفير ادلة اثبات موضوعية عند القيام بأعمال المراجعة المتعلقة بها.					
X2	**العلاقة بين التحديات والمعوقات التي تواجه مراجع الحسابات اثناء مراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وإجراءات وأساليب عملية المراجعة المتعلقة بهذه التقديرات، ومن ضمنها ما يلي:**					
X2.1	اتساع نطاق عمل مراجع الحسابات بشأن التحقق من تأكيد تقديرات بنود القوائم المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة					
X2.2	قيام مراجع الحسابات بجمع ادلة اثبات عن مدى معقولية الافتراضات الهامة وملائمة نموذج القياس المطبق					
X2.3	تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية يعتمد على قدر كبير من التقدير الشخصي واتباع أسس قياس مختلفة					
X2.4	تؤدي تقديرات القيمة العادلة الى تقلبات في صافى الدخل من خلال الاعتراف بأرباح او خسائر غير حقيقية					
X2.5	هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوق ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية					
X2.6	تؤدي تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية الى تقلبات في صافى الدخل من خلال الاعتراف بأرباح او خسائر غير حقيقية					
X2.7	هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية					
X2.8						

X2.9	اختلاف التقديرات قد يفقد القياس الثقة والدقة المطلوبة					
X2.10	المهارات الخاصة بتقديرات الخطر المتلازم وخطر الرقابة المرتبط بالقيمة العادلة					
X2.11	المهارات الخاصة بتقديرات الخطر المتلازم وخطر الرقابة المرتبط بالقيمة العادلة					
X2.12	يواجه المراجع العديد من التحديات المرتبطة بجمع ادلة الاثبات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة					
X2.13	ضرورة تأكد المراجع من الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية					
X2.14	ضرورة واهمية التعاون بين اطراف متعددة سواء فريق المراجعة او موظفين المنشأة					
X3	تقتصر معايير المراجعة المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة على تقديم إرشادات عامة دون تقديم توجيهات تفصيلية تساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع					
X3.1	**العلاقة بين التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك الاستثمارات**					
X3.2	أهمية العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بالإجراءات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وكفاءته في مراجعة تلك التقديرات					
X3.3	تأثير التزام مراجع الحسابات بالإجراءات المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة على تخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لجمع ادلة اثبات وقرائن المراجعة					
X3.4	أهمية قيام المراجع بإعداد خطاب الارتباط لعملية المراجعة					
X3.5	التأكد من ملائمة نموذج القياس والبيانات و المعلومات المستخدمة في عملية تقدير القيمة العادلة، ،					
	التأكيد والتركيز على الجوانب الهامة التي تحتاج الى إجراءات					

X3.6	مراجعة خاصة.					
X3.7	التأكيد والتركيز على الجوانب الهامة التي تحتاج الى إجراءات مراجعة خاصة.					
X3.8	أهمية تفهم المراجع لبيئة المنشأة ومخاطرها والتحريفات الجوهرية المحتملة بالقوائم المالية					
X3.9	ضرورة تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة					
X3.10	أهمية قيام مراجع الحسابات بإجراء الاختبارات الالتزام بنظام وهيكل الرقابة الداخلية					
X3.11	ضرورة القيام بتنفيذ مجموعة من الإجراءات لجمع ادلة اثبات كافية ومناسبة لتعزيز الحكم المهني للمراجع					
X3.12	يقوم مراجع الحسابات بالتحقق من توافق طريقة قياس تقديرات القيمة العادلة مع معايير المحاسبة المقبولة					
	يوضح خطاب الارتباط مسئولية المراجع والتي تتحدد في التحقق من معقولية الافتراضات الهامة التي تقوم عليها تلك التقديرات					

مراجع البحث:

أولا: المراجع العربية:

1. السائح، محمد السائح خليفة، (2017)، "مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وعلاقتها بسوق الأوراق المالية الليبي: دراسة نظرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 8، ملحق العدد 1، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ص 533 – 559.
2. العبادي، مصطفى راشد، (2010)، "إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة والإفصاح عنها في البيئة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.
3. عبد الهادي، ابراهيم عبد الحفيظ، (2012)، "تطوير تأكيدات مراقب الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث.
4. محمد عبد الفتاح ابراهيم وآخرون، (2015)، "أثر هيكل خطر المراجعة على تقييم الرقابة الداخلية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 39، العدد 3.

   * المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، إرشادات المراجعة. إرشاد رقم (35) الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة، بدون سنة نشر.
5. محمد، قوادري، (2020)، "إشكالية تدقيق التقديرات المحاسبية باستخدام القيمة العادلة: دراسة حالة البيئة المحاسبية الجزائرية"، **مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد 6، العدد 2، ص ص 335 – 350.
6. يوسف، رفيق، (2021)، "اثر مراجعة تقديرات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية"، **مجلة العلوم الانسانية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 1، ص ص 728 – 802.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Babajide Oyewo, Ebuka Emebinah, Romeo Savage, (2020), " Challenges in auditing fair value measurement and accounting estimates: Some evidence from the field", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 18 No. 1, pp. 51-75.
2. Bae, S. C., Kim, H. S., & Kwon, T. H. (2020). Foreign currency borrowing surrounding the global financial crisis: Evidence from Korea. **Journal of Business Finance & Accounting**, 47, 786–817.
3. Bratten, B., Causholli, M. and Omer, T.C. (2019), "Audit firm tenure, bank complexity, and financial reporting quality", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 36 No. 1, pp. 295-325.
4. Esam, and other, (2023), "the moderating impact of auditor industry specialization on the relationship between fair value disclosure and audit fees: empirical evidence from Jourdan", **Asian Review of accounting**, Vol.31, No.2, pp 227 – 255.
5. Fang, X., K. He, B. Mei, and J. Ye, (2023), 'The Role of Auditing Firms in the Implementation of New Accounting Standards: Evidence from China', **Abacus**, Vol. 59, No. 2, pp. 541–69.
6. Guo, Y., S. Lu, J. Ronen, and J. Ye (2019), 'Equity Financial Assets: A Tool for Earnings Management—A Case Study of a Chinese Corporation', **Abacus**, Vol. 55, No. 1, pp. 180–204.
7. Hassan, A., Elamer, A.A., Fletcher, M. and Sobhan, N. (2020), "Voluntary assurance of sustainability reporting: evidence from an emerging economy", **Accounting Research Journal**, Vol. 33 No. 2, pp. 391-410.
8. Laux, Christian, and Christian Leuz., (2011),"Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis", **Journal of Economic** Perspectives, 93-118
9. Manawadu, I., Azmi, A.C. and Mohamed, A. (2019), "Moderating effect of IFRS adoption on FDI and conditional accounting conservatism in South Asia", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 9 No. 1, pp. 51-74.
10. Matuszak, Ł., Różańska, E. and Macuda, M. (2019), "The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 9 No. 2, pp. 75-102.

11. Miah, M.S. (2019), “Fair value, management discretion, and audit fees: an empirical analysis”, **Journal of Corporate Accounting and Finance**, Vol. 30 No. 2, pp. 82-91.
12. Miah, M.S., Jiang, H., Rahman, A. and Stent, W. (2020), “Audit effort, materiality and audit fees: evidence from the adoption of IFRS in Australia”, **Accounting Research Journal**, Vol. 33 No. 1, pp. 196-216.
13. Mohammad, W.M.W. and Wasiuzzaman, S. (2019), “Effect of audit committee independence, board ethnicity and family ownership on earnings management in Malaysia”, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 10 No. 1, pp. 74-99.
14. Sangchan, P., Habib, A., Jiang, H. and Bhuiyan, M.B.U. (2020), “Fair value exposure, changes in fair value and audit fees: evidence from the Australian real estate industry”, **Australian Accounting Review**, Vol. 30 No. 2, pp. 123-143.
15. Steven M. Glover, Mark H. Taylor, & Yi- Jing Wu, (2017), “current practices and Challenges in Auditing Fair Value Measurements and complex Estimates: Implications for Auditing Standards and the Academy”, **Auditing A Journal of Practice & Theory**, Vol.36, No.1, pp 56- 66.
16. Zhang, Y., Chong, G. and Jia, R. (2019), “Fair value, corporate governance, social responsibility disclosure and banks' performance”, **Review of Accounting and Finance**, Vol. 19 No. 1, pp. 30-47.